ضمان جودة التعليم العالي بين متطلبات الخدمة العمومية وضرورات التكيف العالمي – دراسة التجربة الجزائرية –

Ensuring the quality of higher education between public service requirements and the necessities of global adaptation -Study of the Algerian experience-

فاطيمة شيخ[1]* وعبد الله بلغيث [2]

[1]جامعة عبد الحميد بن باديس (الجزائر) fatima.chikh@univ-mosta.dz

[2]جامعة عبد الحميد بن باديس (الجزائر) abdellah.belghit@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2021/06/06 تاريخ النشر: 2021/09/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصور مقترح للمساهمة في تطوير دور الجامعة الجزائرية في مجال الخدمة العمومية، على ضوء المعايير الدولية لضمان جودة التعليم العالي، حيث أصبح هذا الأخير مطلبا ضروريا لتمكين مؤسسات التعليم العالي بالجزائر من مواجهة التحديات، ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والمساهمة في النهوض بالمجتمع وتنميته. وقصد التعرف على دور الجامعة الجزائرية في هذا المجال، قد تمحور سؤال الدراسة حول مدى نجاح مؤسسات التعليم العالي بالجزائر في تفعيل ضمان الجودة والتوفيق بين متطلبات الخدمة العمومية والوصول إلى مختلف التصنيفات الدولية. خاصة وأن من أهم نتائج هذه الدراسة هو أن الجامعة الجزائرية قد تعاني من مجموعة من المعوقات فيما يخص التخطيط وتحديد الأهداف بدقة والتي تحدّ من قدرتها على تحقيق ضمان جودة التعليم العالي.

كلمات مفتاحية: ضمان جودة التعليم العالي؛ الخدمة العمومية؛ التصنيفات العالمية.

Abstract

This study aims to present a proposed perception to contribute to the development of Algerian University's role in the field of public service in the light of international standards to ensure the quality of higher education. The latter has become a necessary requirement to enable Algeria's higher education institutions to face challenges, keep pace with scientific and technological developments, and contribute to the progress and development of society. In order to identify the role of the Algerian University in this field, the study's question focused on the success extent of Algeria's higher education institutions in activating quality assurance, reconciling the requirements of the public service, and reaching various international rankings. In particular, one of the most significant results of this study is that the Algerian University may suffer from a range of obstacles concerning planning and setting objectives that limit its ability to achieve the quality of higher education.

Keywords: Ensuring the quality of higher education; public service; international rankings.

***المؤلف المرسل**

شيخ فاطيمة[1*]: جامعة عبد الحميد بن باديس (الجزائر)

fatima.chikh@univ-mosta.dz

مقدمة:

شهدت البيئة الدولية في العقود الأخيرة تغيرات وتطورات متلاحقة في مختلف المجالات، التي تأثرت بظاهرة العولمة ونهجها، والتي عرفت تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي غير مسبوق وطفرة معرفية شملت مختلف العلوم. في خضم تلك التطورات صار لزاما على مؤسسات

التعليم العالي مراجعة و تحديث برامجها وفق الأهداف المسطرة والغايات الملائمة. وفي هذا السياق تزايد الاهتمام بموضوع ضمان الجودة على كافة المستويات من خلال عقد المؤتمرات و الندوات المحلية والإقليمية والدولية.

و على هذا الأساس لم يكن من الممكن أن تبقى مؤسسات التعليم العالي بالجزائر بمنأى عن الزخم الدولي الذي رافق هذا الموضوع، ما استدعى سلوكها لنفس النهج في تسيير مؤسسات التعليم العالي بما يضمن تقديم خدمة عمومية ذات جودة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التوصل لـ:

- معرفة درجة نجاح ضمان جودة التعليم العالي بالجزائر؛
- توضيح مواطن الخلل و نقاط القوة من خلال استقراء الواقع؛
- إيجاد حلول ومقترحات لتجاوز عقبات ضمان الجودة والوصول إلى تصنيف مؤسسات التعليم العالي بالجزائر على المستوى الدولي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة الكشف عن العقبات التي تعرقل وصول مؤسسات التعليم العالي بالجزائر إلى مختلف التصنيفات الدولية. وفي ذات السياق قد سلطنا الضوء على التجربة الجزائرية كدراسة حالة في مجال ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي و فرص الارتقاء بالتصنيفات العالمية خاصة.

مشكلة الدراسة:

يتمحور تساؤل الدراسة حول مدى نجاح مؤسسات التعليم العالي بالجزائر في تفعيل ضمان الجودة، والتوفيق بين متطلبات الخدمة العمومية والوصول إلى مختلف التصنيفات الدولية.

فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

1. تدفع كل التحديات الداخلية و التحديات الخارجية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، إلى تطبيق نظام ضمان الجودة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة.
2. توجد علاقة سلبية بين التعليم العالي و سوق العمل، حيث أن مخرجات التعليم لا تتوافق و متطلبات السوق و لا تطابق المواصفات العالمية و تحتاج إلى تدريب اضافي.
3. تتفاوت اهمية عوامل نجاح تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائرحسب تقدير خبراء ضمان جودة التعليم العالي.

المحور الأول: تحديد مصطلحات الدراسة

يحظى موضوع الجودة بالاهتمام من قبل الكثيرين، ليس فقط في الوقت الحالي و إنّما منذ عقود مضت، و السبب في ذلك راجع إلى ظهور العديد من المؤسسات الدولية التي أصبحت ترصد الأداء في مختلف المجالات، و تضع له المعايير العالمية التي تشرح درجة التميز فيما يعرف بمؤشرات الجودة، مما دفع العديد من المؤسسات الصناعية و

التجارية و حتى التعليمية إلى تحري هذه المؤشرات و الأخذ بها قصد الوصول إلى درجة التميز في الأداء و الانتقال من الجودة إلى ضمان الجودة.

المبحث الأول: ضمان جودة التعليم العالي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ضمان جودة التعليم العالي من خلال:

أولا: جودة التعليم العالي

عادة ما يشير مفهوم الجودة إلى الإتقان و الدقة و حسن الأداء. والجودة في التعليم تعني التفوق الأكاديمي Academic Excellence من طرف مؤسسات التعليم العالي لتتميز العملية التعليمية بالاستمرارية والإتقان في مخرجاتها بما يتوافق والأهداف المسطرة من قبل المؤسسة التعليمية. و بالتالي فإن الجودة لا تعني هنا فقط مجموعة من المعايير والأساليب التي يلتزم بها داخل المؤسسة التعليمية، و إنّما هي نمط تفكير و أسلوب حياة تستوجب استنفار طاقات أفراد المجتمع، كما أنّها تضمن تبادل الاعتراف بين المؤسسات التعليمية على المستوى الإقليمي والدولي. الوصول إلى الجودة في المؤسسات التعليمية يتطلب تسخير موارد الأمة المادية والبشرية وطاقاتها الإبداعية لاستثمارها بإشراك جميع الفاعلين من أولياء وإدارة وأساتذة...، وتقاسم مسؤولية التعليم و تطويره و ضبط جودته.

ثانيا: ضمان جودة التعليم العالي و أهدافه

يعدّ ضمان الجودة من المفاهيم الحديثة التي برزت في مجال رقابة الجودة و السلع والخدمات المقدمة، ويعرّف ضمان الجودة بأنّه: " نّظام أساسه منع الوقوع في الخطأ و ضمان الأداء الجيد من أوّل مرة إذ يعد نظّاما وقائيا"[1]

بيد أنّ ضمان الجودة في التعليم العالي عملية تقييم جارية و مستمرة لجودة نظام التعليم العالي و مؤسساته أو برامجه، حيث يعدّ هذا النظّام آلية تنظيمية أساسه المُسَاءلة و التطوير و توفير المعلومات و الأحكام من خلال عملية متفق عليها و معايير مؤسس لها بشكل منطقي.[2]

و يمكن تحديد الهدف من ضمان الجودة في التعليم العالي فيما يأتي:

- خلق نظام شامل متكامل لضمان الجودة يمكن لمؤسسة التعليم العالي من خلاله مراجعة مناهجها و برامجها و العمل على تطويرهما؛
- تشجيع التحسين المستمر و تقديم خدمة أفضل؛
- تنمية المهارات الإدارية و المهنية و تطويرها مع منح الموظّف فرصة لتطوير إمكاناته؛
- توحيد الهياكل التنظّيمية التي تركز على الجودة في الجامعة.[3]

ثاثا: أهمية ضمان جودة التعليم العالي

يحقق ضمان جودة التعليم العالي الأغراض الآتية :

- ضمان الوضوح و الشفافية في البرامج الأكاديمية؛
- توفير معلومات صحيحة و دقيقة للطلبة، و تحديد الأهداف بدقة للبرامج الدراسية التي تقدمها الجامعة؛
- ضمان أن الأنشطة الدراسية للبرامج المعتمدة تلبي كافة متطلبات الاعتماد الأكاديمي، وتتفق والمعايير الدولية في التعليم العالي و متطلبات المهن كذلك و حاجات الجامعة، الطلبة و المجتمع؛

- تعزيز البرامج المعتمدة لدى المجتمع الذي يثق بعمليتي التقويم الخارجي و الاعتماد الأكاديمي؛
- تجسيد آلية المُسَاءلة لشتى المعنيين بالإعداد و التنفيذ و الإشراف على البرامج الأكاديمية؛
- بعث الثقة بين الدولة و المجتمع و دعمها بالبرامج التي تقدّمها الجامعة؛
- الارتقاء بنوعية الخدمات المهنية التي تقدّمها الجامعة للمجتمع حيث أن التقويم الخارجي و الاعتماد يتطلبان تعديلا في الممارسات بما يلبي حاجات التخصصات و المهن و متطلباتها.

بالتالي يتم تنشيط الجودة في قطاع التعليم العالي من خلال التقويم و الاعتماد _ في مؤسسات التعليم العالي على المستوى الدولي. وهذا ما دفع بنظّام الاعتماد في التعليم العالي من مجرد الاعتراف الرسمي بالمؤسسات التعليمية وبرامجها الأكاديمية إلى التركيز على التقييم و التطوير المستمرين للجودة والنوعية ليصبح بذلك هذا النظّام عملية يتم من خلالها العمل على التحسين والتطوير لمؤسسات التعليم العالي وبرامجه من خلال عمليتي التقييم الذاتي و التقييم الخارجي للمؤسسة وبرامجها التعليمية.

رابعا: التعليم العالي– مفهومه و وظائفه–

1. مفهومه:

يمكن تعريفه على أنّه آخر مرحلة من مراحل التعليم الثانوي التي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، تختلف مدّة التكوين فيه من سنتين إلى أربعة سنوات[4]. وتشير منظّمة اليونسكو للتعليم العالي:" هو كل أشكال التعليم الأكاديمية و المهنية و التقنية التي تقوم بإعداد العاملين و المعلمين في المؤسسات كالجامعات و معاهد التربية[5].

2. وظائفه:

حدد المؤتمر العالمي لمنظّمة اليونسكو المنعقد سنة 1998م وظائف التعليم العالي كما يأتي:

التعليم: هو أوّل وظيفة تُناط بها الجامعة، فهذه الأخيرة مكلّفة بإعداد الكوادر والإطارات المطلوبة التي ستقوم بمختلف الوظائف العلمية والتقنية و المهنية والإدارية ذات المستوى العالي.

البحث العلمي: حيث يعدّ البحث العلمي أساس قيام المعاهد و المخابر لذلك فالجامعة مطالبة به كشرط أساسي لأنّه يعدّ تقصٍّ عن الحقائق وإيجاد حلول تساعد في حلّ مشكلات معينة تخص المجتمع ككل.[6].

خدمة المجتمع: تهتم الجامعة بقضايا و اهتمامات المجتمع قصد سدّ حاجاته.

الانتماء: تحاول المؤسسة الجامعية بغض النّظر عن النظّام السياسي للبلد الذي تتواجد فيه، أن تكون متمتعة بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية الفكرية والعلمية وتكون ملتزمة نوعا ما بالحياد العلمي، الذي لا يخدم التعصب الديني والسياسي، و العرقي و اللّغوي [7].

المبحث الثاني : الخدمة العمومية

أولا: مفهوم الخدمة العمومية

قبل التطرق لمفهوم الخدمة العمومية نتطرق أوّلا إلى مفهوم الخدمة، حيث عرّفها RUSS على أنّها:" بمثابة شرط مؤقت للمنتج أو الأداء لنشاط موّجه لإشباع حاجات محددة للمستفيدين".[8]

أمّا الخدمة العمومية فهي أيّ نشاط يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة و التي تقع على عاتق الدولة ومؤسساتها بمختلف أشكالها سواء أكانت إدارية، اقتصادية، تعليمية، إعلامية...الخ و ذلك عن طريق تدخل الإدارة العامة لضمان المنفعة العامة و مراقبتها.

من خلال التعريفات السابق ذكرها نخلص إلى:

- الغرض من الخدمة العمومية تحقيق الصالح العام؛
- تنظّمها و تنفذّها هيئات حكومية يطلق عليها المرافق العامة؛
- مختلف أنشطة هذه المرافق تخضع لرقابة الجهاز الحكومي.

و بالتالي يمكن ربط مفهوم الخدمة العمومية بعنصرين ألا و هما:

1- تحقيق المصلحة العامة؛

2- الهيئة العمومية التي ستقوم بتقديم و تنظيم النشاط.

ثانيا: جودة الخدمة- مفهومها و أنواعها-

1-مفهومها

هناك من عرّفها على أنّها:" تلك الخدمات التي ترقى إلى توقعات العميل"فيما أشار إليها Lewis:" على أنّها تقديم خدمة أفضل من توقعات العميل حيث تتكون جودة الخدمة

العمومية من: عنصر الجودة التقنية و يعنى بها ما الذي تقدمه بالفعل و العنصر الثاني: جودة الوظيفة و يقصد بها كيف تم تقديم الخدمة؟".

2-أنواعها

تضّم الخدمة العمومية مجموعة كبيرة من الخدمات الجماعية المنظّمة من طرف الدولة هي:

-الخدمات الإدارية: مثل خدمة الحالة المدنية بالبلديات؛

-الخدمات الاجتماعية و الثقافية: مثل خدمة التدريس الإجباري، الخدمات الصحية، الخدمات الترفيهية؛

-الخدمات الصناعية والتجارية: مثل خدمات المياه، خدمة مؤسسة الكهرباء و الغاز.[9]

ثالثا: معايير التصنيفات الدولية للجامعات:

توجد العديد من التصنيفات الدولية للجامعات، و الذي يزيد عددها عن عشرة تصنيفات تختلف هذه التصنيفات و تتباين تبعا حسب أهدافها و معاييرها و محدوديتها كذلك وفقًا لسمعتها العالمية. و لعلّ من أهم هذه التصنيفات ما يلي:

1-تصنيف كيو أس البريطاني (التايمز):

times higher education – quacquarellisymonds (THE-QS)

يصدر هذا التصنيف عن المؤسسة البريطانية (The – Qs)، و قد تأسست هذه الشركة سنة 1990م إذ تعدّ شركة تعليمية مهنية لها فروع في كل من لندن، باريس، سانغافورة، و هناك فروع أخرى في مختلف أنحاء العالم، و قد أصدرت أول قائمة لها فيما يخص التصنيف عام 2005م بالشراكة مع مجلة التاميز البريطانيا للتعليم العالي. هدفها الرفع من مستوى المعايير العالمية للتعليم

العالي، و الحصول على معلومات حول برامج الدراسة في مختلف الجامعات لاسيما ما يخص تخصصات العلوم التقنية، و العمل على المقارنة لأفضل 500 جامعة من بين 30000 جامعة حول العالم قصد اصدار دليل للجامعات يمكن الطلبة و الشركات المهنية على معرفة أفضل الجامعات الدولية. بالإضافة إلى كل هذا يعمل الموقع الإلكتروني لمجلة التاميز (www.Timeshighereducation.co.uk) الغرض منه تحديد الجامعات ذات المستوى الأرقى منة خلال جهود الجامعة وطنيًا و محليًا و مدى مساهمتها في مجتمعاتها للحد من البلوغ المستوى العالمي و مقارنتها بنظيراتها من الجامعات في الدول الأخرى، من تم تحديد مرتبتها ضمن أرقى الجامعات في مختلف دول العالم. كما يمكن توضيحه في الشكل الآتي: [10]

الجدول رقم(01): معايير التاميز لتصنيف الجامعات The-Qs

المؤشر	الوصف	النسبة
تقويم النظير	استطلاع آراء النظراء من الجامعات الأخرى	٪40
معدل الأستاذ/ الطالب	يعتمد مجموع النقاط على معدل أستاذ/ طالب	٪20
البحوث و الإشارة العلمية	معدل النشر لكل عضو هيئة التدريس	٪20
تقويم سوق العمل	استطلاع آراء جهات التوظيف	٪10

الأساتذة الأجانب	نسبة أعضاء هيئة التدريس للأساتذة الأجانب للعدد الكلّي	5٪
الطلبة الأجانب	نسبة الطلبة الأجانب لمجموع الطلبة	5٪

المصدر: عبد الرحمان بن أحمد صايغ، التصنيفات الدولية للجامعات، (تجربة الجامعة السعودية)، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، المجلة السعودية للتعليم العالي، مجلة علمية محكمة متخصصة، العدد 05، ص29

2- **تصنيف جياو تونغ شانغهاي**:Shanghai Jiao Tong University

ينشر معهد التعليم العالي جياو تونغ شانغهاي بالصين كلّ سنة لائحة لأحسن خمسمائة جامعة في العالم، إذ تعتمد هذه اللائحة على معايير موضوعية و بشكل مستقل من طرف فريق عمل تابع لنفس المعهد لغايات أكاديمية دون أي مصدر تمويل خارج مصادر المعهد و دون أي غرض تجاري.

يقوم تصنيف شنغهاي، و الذي صدر منه أول تصنيف سنة 2003م، و موقعه الإلكتروني (www.arwu.org) دراسة أكاديمية مفصلة تصنف فيها الجامعات و مؤسسات التعليم العالي في جميع دول العالم وفق أربعة معايير تعتمد بشكل رئيسي على الانجازات العلمية، و البحوث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، و عدد الاقتباسات المرجعية منها، و الجوائز العالمية و نوعية البرامج، و حجم المؤسسة التعليمية فيما يخص الإنجازات نسبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس...إلى غير ذلك من عناصر التعليم الجامعي و البحث العلمي.

بـالرغم مـن أهميـة هـذا التصـنيف إلا أنـه واجـه جملـة مـن الانتقـادات بسـبب اعتمـاده علـى نسـبة كبيـرة 30٪ مـن الانجـازات الفرديـة أي الخـريجين و أعضـاء هيئة التدريس الذين نالوا جائزة نوبل و أوسمة فيلدز.[11]

الجدول رقم (02): المعايير الأساسية لتصنيف شانغهاي

المعيار	الوصف	الرمز	النسبة
جودة التعليم	الخريجين الفائزين بجوائز نوبل و ميداليات فيلدز Fields Medals في الرياضيات	Alumni	٪10
جودة هيئة التدريس	مجموع أعضاء هيئة التدريس لمؤسسة الذين حازوا على جوائز نوبل في الفيزياء و الكمياء و الطب و الإقتصاد، و ميداليات فيلدز في الرياضيات	Award	20٪
	الاستشهاد بأبحاثهم في واحد و عشرون(21) تخصصًا علميًا	HiCi	٪20
مخرجات البحث	المقالات المنشورة في مجلات الطبيعة Nature و العلومScience	N&S	٪20
	المقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع و دليل النشر للعلوم الاجتماعية	PUP	٪20
نصيب الفرد من الأداء	نصيب الفرد من الأداء الأكاديمي للمؤسسة	PCP	٪10

المصدر: سعيد الصديقي، "الجامعات العربية و تحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز"، مجلة رؤى إستراتيجية، دورية علمية فصلية محكمة يصدرها مركز الإمارات العربية المتحدة و البحوث الإستراتيجية، المجلد الثاني، العدد 06، أبريل، ص 13

3-تصنيف ويبوميتريكس: Webometrics

هو نظام عالمي يقوم بترتيب الكليات و الجامعات في 8750 مؤسسة تعليم عال من 200 دولة حسب شهرة هذا الموقع، و يصدر كل ستة أشهر، حيث يعمل هذا التصنيف في الشهر الأول و السابع من كل سنة.حيث يحث هذا التصنيف كل الجهات الأكاديمية لتقديم ما ليدها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الأنترنت، يهدف هذا التصنيف بالدرجة الأولى على مدى استفادة الجامعات من الانترنت لعرض ما لديها حتى تتم الاستفادة منه من قبل الآخرين.

يقيس الاسباني ويبوميتريكس و موقعه الإلكتروني(www.webomztrics.info)، **أداء** الجامعة حسب مواقعها الالكترونية و مدى شهرتها على شبكات الإنترنت و مدى تمثيلها للنشاط الأكاديمي للجامعة، من خلال الإعتماد على معايير : حجم صفحات موقع الجامعة الإلكتروني، معيار الرؤية و المقصود به عدد الروابط الخارجية و منها البحوث العلمية التي لها رابط على موقع الجامعة، و معيار الملفات الغنية و يقصد به عدد الملفات الالكترونية بتباين أنواعها التي تنتمي لموقع الجامعة عبر محركات البحث، و معيار الأبحاث و المقصود به عدد الأبحاث و الدراسات و التقارير المنشورة الكترونيًا تحت موقع الجامعة.

الجدول رقم (03): المعايير الأساسية لتصنيف ويبوميتركس

المعيار	الوصف	النسبة
الحجم	حجم الموقع	٪20

مخرجات البحث	الملفات الأثرية	٪15
	علماء جوجل	٪15
الأثر	الرؤية للرابط	٪50

المصدر: عبد الرحمان بن أحمد صايغ،" التصنيفات الدولية للجامعات، (تجربة الجامعة السعودية)"، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، المجلة السعودية للتعليم العالي، مجلة علمية محكمة متخصصة، العدد 05، ص27

4- تصنيف أستراليا الخاص بالمواقع الإلكترونية:

يتفق هذا التصنيف و التصنيف الأسباني، إذ يهتم بمدى شهرة المواقع الالكترونية للجامعات و التي نالت الاعتماد الأكاديمي من قبل هيئات أكاديمية دولية. يعلن هذا التصنيف كل ستة أشهر حيث يطلب من جميع الجامعات المشاركة في التصنيف و تحديث بياناتها شهريًا، يحتوي هذا التصنيف على 9000كلية و جامعة يتم تصنيفهم حسب شهرة مواقعهم الإلكترونية على شبكة الإنترنت لدى 200 دولة، الهدف منه ترتيب الكليات و الجامعات الدولية وفق شهرة و جماهرية الموقع الإلكتروني للجامعات بشكل تقريبي، و يعتمد هذا التصنيف على معايير ثلاث مقاييس موضوعية و مستقلة على شبكة الإنترنت مستخلصة عن ثلاث محركات بحث Googel Yahoo Alexa. تتضمن مجموعة بيانات خاصة بكل جامعة كاسم الجامعة، موقع الجامعة، الاعتماد الأكاديمي، الإشتراك الدولي للجامعة، معلومات أخرى عن هيئة التدريس ...

المحور الثاني: التجربة الجزائرية في مجال ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي و فرص الارتقاءبالتصنيفات العالمية

إن تبني الجزائر للإصلاح الجامعي الأوربي المعروف بنظام L.M.D ما هو إلّا تعبير عن إرادتها ورغبتها في الانفتاح على عولمة التعليم العالي و الرفع من مستواه من خلال مطابقة الجامعة الجزائرية للمعايير الأكاديمية المعمول بها عالميا، من أجل تحفيز التبادل و التعاون و دعم الاعتراف بالشهادات الوطنية و تحسين مقروئيتها. وهذا ما أكد عليه القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل سنة 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم، والذي ركز على عناصر أساسية كأهمّية التكوين ووضع الأساتذة و الطلبة و الاهتمام بالبحث العلمي كشرط لتطوير الجامعة و رقيها و إصلاحها بما تقتضيه المصالح الوطنية و الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية. هذا الإصلاح الشامل جاء لترسيخ طابع المرفق العمومي للمؤسسة الجامعية، و تكريس الخدمة العمومية للتعليم العالي، بالإضافة إلى تركيز الهيئات الوصية على عنصر الجودة من خلال استحداث خلايا ضمان الجودة من أجل تحسين مخرجات العملية التعليمية و عولمتها [12].

كما تم تأسيس جهازين للتقويم و ضمان جودة التعليم العالي سنة 2010 والدخول في شراكة مع الاتحاد الأوربي بهدف إقامة شبكة بحثية لتطوير خدمات الاتصال و تبادل المعلومات بين المؤسسات الجامعية لتسهيل ودعم عمليات التكوين عن بعد بإنشاء عديد مراكز البحث و التطوير على المستوى الوطني مثل: مركز تطوير الطاقات المتجددة CDER، مركز الإعلام العلمي و التقني CERIST-[13] لكن و بالرغم من أن الإصلاح قد أحدث حركية ايجابية على مستوى مؤسسات التعليم العالي في العديد من المجالات البيداغوجية، التقييم و

ضمان الجودة، التعاون الدولي، بناء نظام متجانس بين مختلف التكوينات، مردود النظّام، إلا أنه لم يحسّن من التصنيف العالمي للجامعات الجزائرية و يعود هذا لأسباب عدّة، أهمها:

- التناقضات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الجامعة الجزائرية والتي كانت سببا في تدني مكانتها الدولية وحتى الأفريقية والعربية، والتي تعود حسب تقديري لتأثير السياسة والايدولوجيا السياسية على الجامعة الجزائرية؛
- عدم قدرة الإدارة الجامعية على وضع خطط طويلة الأمد من حيث الأهداف و الغايات الواجب تحقيقها؛
- مجانية التعليم العالي و التي أصبحت تفرز مشاكل عدة أدّت لطغيان الكم بدل الكيف؛
- تسييس المنظمات الطلابية وكثرة عددها وطبيعة مطالبها غير البيداغوجية، ما أدى إلى الاضطرابات المستمرة داخل المؤسسات الجامعية؛
- عدم استقلالية الجامعة جعل منها هيئة إدارية بيروقراطية غير منتجة؛
- سياسة الجزأرة التي أضرت كثيرا بتنوع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الجزائرية مما أفقدها عديد النقاط في التصنيفات العالمية لا سيما تصنيف شانغهاي، كما نتج عنه عدم الاستفادة من الخبرات الأجنبية؛
- التركيز على تقديم الأرقام والإحصائيات مثل 1.8 مليون طالب في الجامعة الجزائرية وإغفال تدني المستوى العلمي وضآلة الإنتاج الأكاديمي؛

- سياسة جامعة في كل ولاية لأسباب سياسية وغير موضوعية، مما أدى إلى تدني مستوى مخرجاتها لاسيما في ظل شح التأطير المتخصص و أحيانا غيابه؛
- عدم الاهتمام بالبحث العلمي و انعدام الحوافز التي تشجع على الإبداع و تطوير الذات؛
- تهميش النخبة الجامعية وسيطرة البيروقراطية السلبية على دواليب إدارة المرفق العام وتعقيد الإجراءات الإدارية؛
- انفصال الجامعة عن سوق العمل و عدم تحفيز الطلاب على تجسيد مهاراتهم و قدراتهم في الاختراع والإبداع و المساهمة في تنمية المجتمع و تطويره إلى مجتمع إنتاجي. وعدم تمكين الطالب من المهارات العملية التي يتطلبها عالم الشغل والاكتفاء بتلقينه تكوينا نظريا لاصلة له بواقع الشغل؛
- وجود قوى تقاوم التغيير الجذري في قطاع التعليم العالي مرتبطة بقطاعات أخرى رغم الإرادة السياسية للتغيير واللحاق بموجة عولمة التعليم العالي، وربطه بقطاعات أخرى لاسيما قطاع الشغل؛
- عملية التقييم كآلية من آليات ضمان الجودة تستلزم أن تكون شفافة غير خاضعة للنفوذ والفساد و هذا يتنافى و للأسف و الواقع الجزائري الحالي تعود أسبابه إلى مخاوف أبناء القطاع كخوف من التقييم بالنسبة إلى الأساتذة، الخوف من فقدان النفوذ، الخوف من بذل جهد إضافي بالنسبة للمسؤولين، الخوف من تكثيف التحصيل العلمي بالنسبة للطلبة في مسارهم التكويني للارتقاء بمستوى الأداء و التحصيل، خوف الإداريين من التقييم الدوري الذي يمكن أن يفضي إلى قرارات تخص مسارهم المهني و تحرمهم من امتيازاته كالترقية و التحفيزات ... إلى غير ذلك.،

- تسويق النماذج العالمية – الحوكمة، ضمان الجودة، الجودة الشاملة...– دون مراعاة لخصوصية المجتمعات المحلية أدى إلى بروز عديد المشاكل أهمها تنافي هذه البرامج و البيئة المحلية للمجتمع و بالتالي إثبات محدوديتها و فشلها في هذه المجتمعات؛
- هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية أو ما يطلق عليها بالشتات العلمي؛
- تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي.

المحور الثالث: البدائل المقترحة لتفعيل ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر تحقيق التكيف العالمي.

إن بلوغ الجامعات الجزائرية مصاف النخبة ليس بالأمر الصعب أو المستحيل، بيد أن الإصلاحات التي باشرت بها الجامعة في ظل بيئة تتسم بالتغير السريع يرمي إلى ضرورة التكفل بالمتطلبات الآتي ذكرها:

- ملائمة المتطلبات القانونية لديمقراطية الالتحاق بالتعليم العالي والمتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي.،[14]
- تحقيق التوازن الفعلي مع المحيط السوسيو–اقتصادي و ذلك بالربط بين الجامعة وعالم الشغل؛
- الانفتاح التنافسي و ما ينتج عنه من استقطاب الكفاءات و الاستفادة من خدمتها؛

- ضرورة إيجاد صيغة لتكييف برنامج التعليم العالي المستورد L.M.D وخصوصية المجتمع الجزائري؛
- تدريب الطلبة و تزويد مسارهم التكويني من خلال دمجهم في المؤسسات المعنية بإثراء مسارهم و تحسين مستواهم و أدائهم من خلال إقامة شراكة محلية بين الجامعة و المؤسسات الاقتصادية؛
- تشجيع إبداعات و اختراعات الطلبة من خلال الدعم المالي والمرافقة لنشر إبداعاتهم في مجلات عالمية؛
- إشراك الجامعة في مشروع التنمية المستدامة؛
- تنفيذ التقويم الذاتي بشكل دوري لمختلف البرامج الأكاديمية وتوفير وسائل محددة لقياس رضا الطلبة وإشراكهم في عمليات التقويم و تنويع الأساليب التقويمية؛ [15]
- فتح مجال الشراكة للمستثمرين الأجانب في مجال خصخصة التعليم العالي؛
- تدعيم القيم الثقافية للجامعة من خلال إرساء مبادئ التسامح و احترام الغير في إطار أخلاقيات المهنة الجامعية و آدابها؛
- تجسيد مبدأ استقلالية الجامعة وتطوير قدرتها التسييرية لدعم تنافسية مخرجاتها من تكوين، بحث؛
- الاعتماد على خطط قصيرة المدى مراعاة للتغير السريع الذي يتسم به المحيط الجامعي؛
- توفير مختلف الموارد المادية والبشرية والتقنية لتدعيم النظام المعلوماتي؛[16]
- تفعيل سياسة الأقطاب الجامعية المتخصصة وفق مخطط وطني مبني على أسس علمية وفق مؤهلات كل منطقة وطبيعة الاستثمارات الموجودة بها؛

- إعادة توزيع خريطة التخصصات الجامعية والحد من التعدادات الإضافية التي أدت إلى تمييعها وحالت دون بروز نخب منها مثل شعبة الإعلام و الاتصال و شعبة الحقوق؛
- استدراك العجز في التأطير البيداغوجي بتقليص تواجد الأستاذ الجامعي في المناصب الإدارية على مستوى الجامعة وإسنادها للإداريين، وبالتالي يتفرغ الأستاذ لمهام البحث العلمي .

خاتمة:

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لضمان جودة التعليم العالي بين متطلبات الخدمة العمومية و ضرورة التكيف العالمي –دراسة التجربة الجزائرية توصلنا إلى جملة النتائج الآتية:

- تعاني الجامعة الجزائرية من مجموعة من المعوقات فيما يخص التخطيط و تحديد الأهداف بدقة والتي تحدّ من قدرتها على تحقيق ضمان جودة التعليم العالي؛
- تدني مستوى البحوث العلمية حيث تقتصر الإنتاجية لأعضاء الهيئة التدريسية على بحوث تقليدية يستخدمها الباحث للترقية؛
- ضعف العلاقة ما بين التعليم العالي وسوق الشغل حيث أن مخرجات التعليم لا تتوافق مع متطلبات السوق ولا تطابق المواصفات العالمية و تحتاج إلى تدريب إضافي؛

- الثورة التكنولوجية ذات الطبيعة الاقتحامية و التحويلية و ما أفرزته من تكنولوجيا تعليمية خاصة ما يتعلق بعمليتي التعليم و التعلم و ما يصاحبه من متطلبات و احتياجات.

توصيات الدراسة:

على ضوء ما أسفرت إليه الدراسة من نتائج، فإنّ الباحثة توصي بما يلي:

- سحب الإعتماد من المنظمات الطلابية و حماية الجامعة من التيارات السياسية؛
- تشجيع المبادرات الإبداعية ووضع معايير التحفيز للعمل الجماعي و التشجيع للمساهمة في التنمية ونشر ثقافة المجتمع الإنتاجي من خلال توفير مناخ يشجع على ذلك؛
- نشر ثقافة التنافسية العالمية؛
- تكييف البرامج العالمية و متطلبات البيئة الوطنية؛
- إشراك النخبة الجامعية في التخطيط و تحديد الأهداف.

قائمة المراجع:

1- المؤلفات:

- الكتب

- عبد الجواد بكر، **التعليم العالي من بعد بين التطوير و الجودة**، الأردن: دار شهرزاد للنشر و التوزيع، بلا تاريخ.

-الفتلاوي ماجد، "**أثر تطبيق ادارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية**" العراق: جامعة الكوفة، 2006.

– عبد اللطيف بعارة حسين، و ماجد محمد الخطايبية، **الأساليب الابداعية في التدريس الجامعي**، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2002.

–عيسى رياض،**نظرية المرفق العام في القانونالمقارن**، تحرير ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

2– المقالات:

– خالفية نورة تركي السبيعي، "**تمويل التعليم الجامعي و العالي صيغه التقليدية و البديلة دراسة نقدية تحليلية مع اشارات مقارنة**"، 1994، الإصدار 11.

– حروش رفيقة، "**استخدام الادارة الالكترونية لتحسين خدمات الجودة التعليمية في الجامعات الجزائرية**"، جوان, 2015.

– عيسى رياض،**نظرية المرفق العام في القانون الجزائري، تحرير ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 1984.

– الصديقي سعيد[1] ، "**التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية الواقع و التحديات**"، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، بلا تاريخ.

– سمير بن حسين، "**ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر على مستوى المؤسساتي الامكانيات و المتطلبات**"، رقم 136، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الانسانسة و الاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية، 2015–2016.

3– الرسائل:

– حبيب بلية، "**تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر دراسة تطبيقية لميدان الحكامة بجامعة عبد الحميد بن باديس2011–2016**." الجزائر، علوم سياسية و علاقات دولية فرع التنظيم الاداري و السياسي، جوان, 2017.

4- المداخلات:

- محمد ميرفت محمد راضي، "**واقع فاعلية برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة من وجهة نظر الخريجين**"، بحوث المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي LACQA، السودان، 2016.

5- النصوص القانونية:

-**القانون التوجيهي للتعليم العالي**"، الجريدة الرسمية، رقم 24 (أفريل 1999).

الهوامش:

[1]عبد الجواد بكر، **التعليم العالي من بعد بين التطوير و الجودة**، الأردن: دار شهرزاد للنشر و التوزيع، بلا تاريخ.ص25.

[2]الفتلاوي ماجد، "**أثر تطبيق ادارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية**"، العراق: جامعة الكوفة، 2006 .ص55.

[3]الهام يحياوي، لعلى بوكميش، و ليلى بوحديد.،"**دور التخطيط الاستراتيجي في ضمان جودة التعليم العالي بالجامعات الجزائرية: دراسة حالة جامعة باتنة**"، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي. السودان، 2016. 102.

[4]"**القانون التوجيهي للتعليم العالي**"، الجريدة الرسمية، رقم 24 (أفريل 1999): 05.

[5]"**دول التعليم في افريقيا**"، منظمة اليونيسكو، 1977.

[6]عبد اللطيف بعارة حسين، و ماجد محمد الخطايبية، **الأساليب الابداعية في التدريس الجامعي**، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2002.ص17.

[7]خالفية نورة تركي السبيعي، "**تمويل التعليم الجامعي و العالي صيغه التقليدية و البديلة دراسة نقدية تحليلية مع اشارات مقارنة**"، 1994، الإصدار 11:ص 52.

[8]حروش رفيقة.، "**استخدام الادارة الالكترونية لتحسين خدمات الجودة التعليمية في الجامعات الجزائرية**"، جوان, 2015:ص 16.

[9]عيسى رياض،**نظرية المرفق العام في القانون الجزائري**، تحرير ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984ص12.

[10]الصديقي سعيد، "**التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية الواقع و التحديات**" ،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، بلا تاريخ: ص33.

[11]الصديقي سعيد ، "**التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية الواقع و التحديات**"، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، بلا تاريخ: ص33.

[12]حبيب بلية، "**تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر دراسة تطبيقية لميدان الحكامة بجامعة عبد الحميد بن باديس2011-2016**"، الجزائر، علوم سياسية و علاقات دولية فرع التنظيم الاداري و السياسي، جوان, 2017.ص 304.

[13]نادية بوضياف، و فاطمة مخلوفي، "**التعليم العالي و البحث العلمي في ظل الثورة المعلوماتية و تكنلوجيا الاتصال**"، الملتقى الوطني حول الحاسوب و تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، جامعة ورقلة، 2014

[14]حبيب بلية، "**تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر دراسة تطبيقية لميدان الحكامة بجامعة عبد الحميد بن باديس2011-2016**"، الجزائر، علوم سياسية و علاقات دولية فرع التنظيم الاداري و السياسي، جوان, 2017.ص 304.

[15]محمد ميرفت محمد راضي، "**واقع فاعلية برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة من وجهة نظر الخريجين**"، بحوث المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي LACQA. السودان، 2016ص 99.

[16]سمير بن حسين، "**ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر على مستوى المؤسساتي الامكانيات و المتطلبات**"، رقم 136، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الانسانسة و الاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية، 2015-2016.